



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

عمان السلطان قابوس وتحديات السلطان الجديد

أيمن الفيصل



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عُمان السلطان قابوس .. وتحديات السلطان الجديد

أيمن الفيصل *

«إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم هذا المساء، عبر إذاعتنا العُمانية، وقصدنا أن نتأكد من أنكم تعرفون عن كتب خطط الحكومة للمستقبل والخطوات التي تتخذها لتحقيق الاطمئنان والتقدم لشعبنا والازدهار والأمن لبلدنا، وعلى هذا الأساس يمكنكم أن تتقوا بأن حديثنا الليلة يحدده اتجاه المستقبل وستتبعه أحداث ماثلة...»¹.

بهذه الكلمات ابتدأ مؤسس عُمان الحديثة السلطان الراحل قابوس بن سعيد خطابه بعد شهر من تسلمه الحكم في السلطنة عام 1970، رحل السلطان قابوس بن سعيد عن عمر ناهز الـ 80 عاماً، ويُعدُّ صاحب أطول مدة حكم من بين الحكام العرب، والثالث في العالم حتى وفاته.

بدأ السلطان مسيرته بعد أن استطاع السيطرة على ثورة ظفار، والعمل على تهيئة المناخ المناسب لإنهاؤها «من طريق برنامج إصلاح للبلاد على جميع الصعد، مبيناً للناس أن الثورة حق مشروع والسبيل الوحيد للتعبير عن حب الوطن، فلم يكن يحمل أي حقد على الثوار، فدعا إلى ضرورة التحلي بالوعي لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد»²، وعمل على مواجهة أسباب الثورة ومعالجتها، وتعمير ظفار، والنظر في مطالب الناس المشروعة.

«لقد كانت النقلة في مسار العملية السياسية العُمانية من مواقع العمل المتأرجح بين التفرد إلى حقيقة المشاركة الواسعة من قبل قطاعات عامة وواسعة في الدولة من أهم الإنجازات التي حققتها السلطان قابوس للسلطنة التي كانت تُعد من الدول المتأخرة في انتهاج الأسلوب الديمقراطي الحديث»³، وكذلك على سعيد مؤسسات إدارة الدولة فتأثرت السياسة الخارجية للسلطنة بشخصية السلطان كما يراها أصحاب المدرسة السلوكية، فهم يقولون «إن السياسة الخارجية ما هي إلا

1- خطاب السلطان قابوس إلى الشعب في 9 أغسطس عام 1970، الخطاب الذي رسم أساسيات ومعلم البلاد، للمزيد:

<http://www.sultanqaboos.net/article-action-s-id-118.htm>

2- وزارة الإعلام العُمانية، النطق السامي، مطابع دار جريدة عُمان للصحافة والنشر، مسقط، 1995.

3- فيصل بن سعيد بن أحمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام 1970-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، عمان، 2005، ص: 29-30.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

امتداد للسياسة الداخلية؛ وهذا يعني أن مستوى صانع القرار هو أقل من مستوى الدولة بشكل عام، وبالتالي فإن شخصية القائد هي عامل أساسي في صنع القرارات الخارجية»⁴. وعلى الرغم من أن السلطنة كانت ذات موارد وعائدات يسيرة، إلا أن ذلك دفعه إلى ضرورة البدء بتنفيذ مشاريع كبيرة لتنمية البلاد مُركزاً على الإصلاح السياسي لبنية النظام والإصلاح الاجتماعي، «فكانت سمة الواقعية واضحة على شخص السلطان في إدارته للبلاد»⁵.

إلى جانب ذلك فقد واصل السلطان إنجازاته المحلية في إعادة الدور العماني كعامل إقليمي نشط بإنهاء سياسة والده الخارجية التي تُعدُّ انفصالية والتي كانت سائدة قبل مجيئه، عبر «مواقف حيادية واقعية رسمية للتعامل مع معطيات المتغيرات الجارية في المنطقة»⁶، جعلت من السياسة الخارجية لسلطنة عُمان مثلاً للوساطة والتوازن والاعتدال عبر التخلي عن المواقف المتطرفة ودعم استقرار المنطقة لضمان المصالح العُمانية في السياسة الخارجية من طريق تكريس مزيد من الاهتمام في السياسة الخارجية وتنفيذ سياسات السلطنة الاستقلالية الحيادية.

سعى السلطان في بداية مسيرته إلى حل -أو تسوية- المشكلات الحدودية العالقة بين السلطنة والدول التي تجاورها ولها حدود معها؛ خشية من أن تستخدم هذه المشكلات ورقة ضغط تجاه السلطنة من قبل أي طرف يرغب في خلقها، حيثُ ورثت عُمان العديد من الحدود غير المستقرة مع عدد من الدول، وربما ستكون لها مشكلات سياسية وقانونية واقتصادية مستقبلاً بين البلدان، فبدأت عُمان بإنهاء خلافاتها الحدودية مع «المملكة العربية السعودية في آيار 1991، ومع اليمن في تشرين الأول 1992، وكذلك مع الإمارات العربية المتحدة في عام 1993، وانتهت نزاعاتها مع إيران عام 1975»⁷، وقد عُدد هذا إنجازاً مهماً للسلطان قابوس في بناء سياسة خارجية جديدة للسلطنة استطاع من طريقها إبقاء عُمان خلال السنوات الثلاثين الماضية على علاقة جيدة مع القوى الكبرى عبر التزامها بالشرعية الدولية والمبادئ الأساسية للنظام الدولي، والسعي إلى إشاعة جهود السلام في العالم.

4- موسى محمد طويرش، رجل من الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989، ص: 11.
5- سعد أبو دية، السياسة الخارجية في عهد السلطان قابوس 1970-1998، ط 1، دار البشر، عمان، 1998، ص: 24.
6- صالح غانم حسين شذر، مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص: 118.
7- Abdullah Salim Hamed, The Political changes in Oman From 1970: Transition Towards Democracy, (unpublished doctor Thesis) In the University of Hull, England, 2004, p.248.

دور السلطان قابوس وانعكاسه على سياسة الدولة

سياسياً: بعد وصوله إلى الحكم سعى السلطان قابوس إلى بناء مناخ من التسامح والاعتدال، ورسم الإطار العام للسياسة العُمانية على المستوى الداخلي والخارجي عبر تدعيم أوامر الصداقة مع دول العالم دون تفریق بين دولة وأخرى، وخلق ثقافة السلوك السياسي الإيجابي وغير المتحيز، فضلاً عن ذلك فقد عمل على تحقيق العدالة والرخاء إلى شعبه ببناء المؤسسات المدنية التي تضطلع بتلك المسؤولية، وقد جسدت تلك الرؤية بقوله «إن السلام مذهب آمننا به، ومطلب نسعى إليه دون تفریط أو إفراط»⁸.

وكان للموقع الجغرافي لعُمان أثر في تحقيق دعائم الاستقرار السياسي فيها، «ومثلت الخبرة التاريخية وممارساتها وتوجهاتها إطاراً مرجعياً لاستراتيجيات السلطنة في مراحل مختلفة في بلورة ذلك الاستقرار»⁹، ومما كان له أثر واضح أيضاً في تحقيق الاستقرار السياسي هو مركزية القرار السياسي التي يمتلكها السلطان من ناحية التمثيل والتنفيذ على حد سواء، «وضعف تأثير المؤسسات السياسية مثل المجلس الاستشاري أو مجلس الشورى أو غيرهما من المؤسسات على القرار السياسي، فضلاً عن عدم وجود أحزاب سياسية في سلطنة عُمان»¹⁰؛ أي: إن عملية صناعة القرار وتنفيذه تعتمد على توجيهات السلطان دون الحاجة إلى المشاورة مع الآخرين لأخذ رأيهم، وقد ساعد ذلك السلطان أن يتحرك بحرية أكبر في دعم الاستقرار السياسي في السلطنة بقوة وقدرة عالية على المستوى الداخلي والخارجي.

8- من الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشورى في 26 كانون الأول 1994، ص: 8.

9- حمود بن عبد الله الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (2011-1970)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، 2012-2011، الأردن، ص: 106.

10- أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة (السياسة الخارجية لسلطنة عُمان أمودجاً)، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد 10، بغداد، 2015، ص: 30.

300 عام واسرة آل بوسعيد تتولى مقاليد الحكم في السلطنة

8 مناصب يشغلها سلطان عُمان

وزير المالية	حاكم البلاد
وزير الشؤون الخارجية	رئيس مجلس الوزراء
رئيس المجلس الاعلى للتخطيط	وزير الدفاع
رئيس البنك المركزي	القائد الأعلى للقوات المسلحة

1970

تولى السلطان قابوس الحكم



المصدر: عودة السلطان قابوس وضمانات انتقال الحكم، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان، 2015.

اقتصادياً: شهدت سلطنة عُمان عملية تنمية اقتصادية بمراحل متفاوتة؛ جراء الاستقرار الأمني والسياسي الذي بدأ بعد عام 1970، وكذلك الانسجام المجتمعي بين أفراد الشعب العُماني؛ مما كان له أثر بارزاً في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن التأثير المباشر على حياة المواطن العُماني كونه الهدف المعني من عملية التنمية الاقتصادية الذي انتقل عبر مراحل مختلفة من السخط والبطالة وقلة الدخل إلى الرفاهية الاقتصادية، وارتفاع دخل الفرد العُماني، وكذلك انتعاش سوق العمل داخل السلطنة، فضلاً عن دور الاستثمار الذي أخذ يتسع شيئاً فشيئاً بخطوات مدروسة وناجحة في بعض الجوانب الاقتصادية، «حيث ارتكزت أهداف استراتيجية التنمية العُمانية إلى توفير إطار اقتصادي كلي مستقر وتنمية الموارد البشرية ورفع المستوى المعيشي للمواطن العُماني مع ضمان استفادة كل المواطنين من ثمار عملية التنمية»¹¹، وكذلك العمل على دعم القطاع الخاص؛ لغرض توفير الظروف الملائمة لتحقيق التنوع الاقتصادي في السلطنة.

11- ثريا بنت ثاني الخايفية، التخطيط ودوره في التنمية المستدامة، تقرير المجلس الأعلى للتخطيط في عُمان، نوفمبر/ تشرين الثاني، 2014، عُمان، ص: 16.

لقد سعت سلطنة عُمان إلى تنويع دخلها القومي بتنويع مصادر الدخل، وبدأت بدعم قطاعات اقتصادية واسعة من أجل ذلك؛ فعملت إلى دعم قطاع النقل والسياحة والزراعة والتعليم وغيرها، وساعدت بإعداد قوانين خاصة بالضرائب التي سهلت من عملية جذب الاستثمارات والأعمال داخل السلطنة من خلال ما تقدمه من ضرائب منخفضة وما توفره في الوقت نفسه من إعفاءات ضريبية، «حيث إنها لا تفرض ضريبة الدخل أو ضريبة على الاستهلاك أو ضريبة القيمة المضافة، حيث يبلغ معدل ضرائبها المفروضة على الشركات 12 %، ويشكل العبء الضريبي 2.2 % من الدخل المحلي الإجمالي»¹²، وساعد على ارتفاع واردات النفط من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أسوة بدول الخليج.

وقد صاحب تلك التنمية الاقتصادية جملة من الاستراتيجيات التي استطاعت سلطنة عُمان من خلالها زيادة نمو ناتجها المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من بعض أوجه القصور الذي رافق تلك الاستراتيجيات، بيد أن السلطنة تمكنت عبرها من تحقيق نقلة نوعية في المجالات الاقتصادية كافة، وكذلك استطاعت تثبيت ركائز مهمة شكلت أساساً ضرورية لبدء الانطلاقة نحو مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية، «فكان هناك نمو في ناتج البلاد في عام 1981 يبلغ نحو (1.6) مليار ريال عُماني، أما عام 2011 فقد بلغ الناتج بالأسعار الثابتة نحو (22.7) مليار ريال عُماني»¹³، وهذا النمو المتصاعد بمدد متفاوتة لم يكن يتحقق في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة؛ مما يدل على أن الصفة الغالبة للإطار الكلي لاقتصاد السلطنة هي صفة الاستقرار.

وقد ساعدت الأنشطة غير النفطية في دعم التنمية الاقتصادية في عُمان على الرغم من أن السلطنة ما تزال دولة نفطية تعتمد على النفط في الجزء الكبير من وارداتها، وذلك دليل على أن نمو النشاطات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة والتعدين والنقل والثروة السمكية يؤكد أن خطط التنمية أحدثت نجاحاً في عملية زيادة الإيرادات وصرفها بنحو مدروس ومخطط.

والأهم من ذلك أن السلطنة «تتمتع بالعديد من مقومات وفرص الاستثمار المختلفة، حيث ما زالت تحوي العديد من فرص الاستثمار في المجالات كافة، كما أنها تتمتع بسمعة دولية

12- إبراهيم نافع، عشرة حقائق اقتصادية عن سلطنة عُمان، رصيف 22، 2014، متاح على الرابط الآتي:

<https://raseef22.com>

13- ثريا بنت ثاني الخايفية، التخطيط ودوره في التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص: 18.

جيدة فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية اكتسبتها من خلال سياسات تقليل حجم الدين العام»¹⁴؛ مما ساعدها في تعزيز الثقة في مناخها الاستثماري.

الانسجام المجتمعي*

«يُشكل التركيب الاجتماعي عاملاً مهماً في التأثير على السياسة العامة لأية دولة سلباً كان أو إيجاباً دافعاً أو محمداً، إذ إن التجانس أو التنافر في التركيب الاجتماعي للسكان يؤثر بشكل ملحوظ في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ وتبعاً لذلك يؤثر في نوعية حركة السياسية الخارجية؛ لأن المجتمعات الممزقة إثنياً لا تتمكن من تجميع القوى الداخلية وراء حركة الدولة السياسية الخارجية»¹⁵، إن النهضة الاجتماعية التي أحدثها النظام السياسي في السلطنة كانت بمنزلة الركن الأساس في تلك المسيرة، وإن الإنسان يُعد محور العملية التنموية التي قادتها القيادة العُمانية معبرة عنها بالقول: «إن الإنسان هو أداة التنمية وصانعها، وهو إلى جانب ذلك هدفها وغايتها، ويقدر ما تتمكن التنمية بمختلف أساليبها ووسائلها من توفير الحياة الكريمة للفرد والمجتمع بقدر ما تكون تنمية ناجحة جديدة بأن يسعد القائمون عليها، ويفخروا بنتائجها الجيدة، ويتعزوا بآثارها الطيبة»¹⁶، وقد عمل النظام السياسي العُماني من هذا المنطلق تجاه الجانب الاجتماعي الذي بدأت نتائجه تظهر وبوضوح في المجتمع العُماني، حيث امتاز المجتمع «بالاستقرار والتماسك كما يتميز بالوحدة الاجتماعية والتآخي والمحبة، والعيش بحالة سلام وأمن اجتماعي»¹⁷.

14- مجموعة مؤلفين، الربيع العُماني: قراءة في الدلالات والسياقات، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص: 378.

15- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أمودجاً، دار زهران، عمان، 2013، ص: 285.

16- عبد الفتاح أبو عليه، مختارات من وثائق تاريخ عُمان الحديث، قراءة في وثائق الإريشيف الأمريكي، الرياض، 1994، ص: 18.

17 - طاهر بن علي بن طاهر مقبيل، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية (1970-2008) رسالة ماجستير - غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص: 96.

(*) إن عدد السكان الكلي لسلطنة عُمان حسب الإحصاء السكاني للمواطنين والمقيمين لسنة 2017 بلغ 375.643.4 نسمة، وإن 50% من السكان يعيشون في مسقط وسهل الباطنة، وإن الغالبية من سكان سلطنة عُمان هم من المسلمين، وإن الطائفة الإباضية تُشكل ثلاثة أرباع السكان فيها، والبقية سنة مع أقلية شيعية حيث يشكلون 5% من سكانها لكنهم يأتون على رأس الهرم الاقتصادي فيها. انظر: أنور عادل محمد، دبلوماسية الوساطة- السياسة الخارجية العُمانية أمودجاً، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد العاشر، 2015. وانظر أيضاً: المركز الوطني العُماني للإحصاء والمعلومات متاح على الرابط الآتي:

<https://www.ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx>

ولعلّ ما يمتاز به سلطنة عُمان تاريخياً من تنوع مجتمعي إثني أو قبلي منذ وقت ليس بالقصير، ساعدها كثيراً في نجاح نهضتها الاجتماعية؛ إذ انتقل فيها المجتمع العُماني من ثقافة اجتماعية تقليدية بعيدة عن الحداثة إلى ثقافة اجتماعية جديدة تستمد أسسها من الموروث التاريخي والإسلامي للسلطنة، فضلاً عن اتساق تلك الثقافة الجديدة بين قيم أفراد الجيل السائد واتجاهاتهم وسلوكياتهم؛ لضمان التلاحم والترابط بين أبناء الشعب الواحد، وكذلك عمل السلطان على تحديد دور النظام السياسي الذي قاده بعد وصوله للحكم في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية عبر نقل ثقافة تحقق استقرار السلطنة وتحفظه، من طريق الاهتمام بالتعليم ومعرفة أولويات الثقافة المعتمدة فيها، وركز أيضاً على «تنمية الوعي للأفراد وإكسابهم المعارف اللازمة لفهم القضايا العامة التي تواجه المجتمع، وتعريفهم بالحقوق والواجبات والسلطة والعوامل المؤثرة بها، فضلاً عن نظم الحكم في المجتمعات الأخرى التي تزيد من معلوماتهم ومعرفتهم بوسائل المشاركة الفعالة وتعزز الحوار لديهم وقبول الآخر»¹⁸. وإلى جانب ذلك وبعد كل الظروف التي مرت بها السلطنة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمكن إجمال مجموعة من المؤشرات التي تدل على الاستقرار العام الذي استطاع السلطان أن يكون عاملاً رئيساً فيها وهي¹⁹:

1. نمط انتقال السلطة (نمط وراثي محصور بالعائلة المالكة).
2. شرعية النظام السياسي (تأتي شرعية النظام من خلال الوراثة والإنجاز على الأرض والرضا الشعبي).
3. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
4. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية.
5. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمرد.
6. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية الفرعية.
7. نجاح السياسات الاقتصادية للدولة.
8. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

18- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1997، ص: 335.

19- علي بن سليمان الدرهمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان 1981-2012، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص: 140.

التحديات التي تواجه السلطان الجديد

أدت سلطنة عُمان إبان حكم السلطان قابوس عدة أدوار على الصعيد الخارجي، فقد كان لها مواقف في الخلافات العربية-الإيرانية في المنطقة، وتجاه منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، فضلاً عن مواقفها تجاه الإرهاب والأزمات في المنطقة، والدور الأبرز كان في الملف النووي الإيراني ورعاية المفاوضات لمدة طويلة بين الجانب الأمريكي والإيراني حتى توقيع الاتفاق في عام 2015؛ فكل ذلك ألقى على السلطنة مسؤولية ليست بالهينة والسعي إلى الحفاظ على هذه المكانة الإقليمية والدولية هو الآخر ليس بالأمر الهين، وأن خليفة السلطان قابوس يدرك تماماً حجم المسؤولية الملقاة على عاتق السلطنة وصناع القرار فيها.

ففي 11 كانون الثاني/يناير 2020 اعتلى السلطان الجديد السيد هيثم بن طارق آل سعيد العرش سلطاناً لسلطنة عُمان خلفاً للراحل السلطان قابوس، وأكد أنه «سيواصل السياسة الخارجية القائمة على التعايش السلمي والتعاون الدولي، والمساهمة في حل الخلافات ودعم مسيرة التعاون الخليجي، وأكد على محافظة بلاده على العلاقات الودية مع كل الدول»²⁰.

إن تنامي الصراع القائم في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران أدى باللاعبين الإقليميين إلى أخذ الدور في التهدة خوفاً من انزلاق المنطقة إلى أتون حرب لا رابح فيها، وسلطنة عُمان هي واحدة من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي لما تمتاز به من موقع جغرافي وسياسة خارجية حيادية وهادئة ومتزنة التي من الممكن أن تأخذ دوراً بارزاً في ملفات المنطقة المثقلة بالأزمات والخليج الذي تشوبه التوترات، وهي بالوقت نفسه تواجه عدة تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى السلطان هيثم بن طارق مواجهتها أهمها:

- على الصعيد الداخلي يواجه السلطان هيثم التنمية الاقتصادية عبر جلب الاستثمارات وتدعيم القطاع الخدمي العام والخاص، وتطوير الجيش والتوسع في التجنيد والعسكرة، فضلاً عن ملف التوظيف الذي يواجه مشكلات تقتضي حلولاً غير تقليدية، وتحديث الجهاز الإداري للدولة.

20- أول خطاب لسلطان عُمان الجديد: سنسير على نهج قابوس ولن نتدخل في شؤون الدول الداخلية، ينظر الرابط الآتي:

- أما على الصعيد الخارجي فالأمر ليس سهلاً في تنامي الصراع والأزمات في المنطقة، فضلاً عن التحالفات المتعددة التي تحيط بالسلطنة خليجياً وإقليمياً، والعمل على مواجهة الأزمات الخاصة بالأمن القومي للسلطنة في طليعتها الحرب اليمنية والأزمة القطرية الخليجية وتداعيات الصراع الأمريكي - الإيراني.

إن التوجه العُماني في سياسته الخارجية وإدارة ملفات الدولة داخلياً لن يختلف كثيراً في المرحلة القادمة إذا ما نجح السلطان هيثم في احتواء الأزمات وإدارة الملفات بحنكة ومرونة الراحل السلطان قابوس، فضلاً عن أن المحافظة على مكانة السلطنة إقليمياً ودولياً ليس بالأمر السهل، ففي ظل تنامي الدور القطري في المنطقة في احتواء الأزمات أو أخذ دور الوساطة في ملفات الصراع في المنطقة ينبئ ذلك إلى أن في حال لم تكن سلطنة عُمان على استعداد تام للمحافظة على الدور البارز الذي رسمه الراحل قابوس فإن ذلك سيزعزع من مكانتها إقليمياً في ظل زيادة التقارب السعودي-الإماراتي خليجياً وعربياً وحتى إقليمياً في شمال أفريقيا، ربما ستواجه سلطنة عُمان في قيادتها الجديدة عدة تحديات عليها مواجهتها، وربما ستنجح في ذلك فدور السلطان هيثم بن طارق في ظل أزمات المنطقة سيكون أكثر حساسية وأكثر قوة في معالجة ملفات المنطقة ولاسيما أن حدوده الجنوبية غير مستقرة بسبب الحرب في اليمن، أما حدوده الساحلية فتقع على عاتقه مسؤولية حماية المياه الخليجية، وأن يؤدي دوراً مهماً في التهدئة بالمياه الدولية المشتركة فيما لو تجددت الأزمات بين الولايات المتحدة وإيران من جهة، وبين حلفاء هذه الدول من جهة أخرى.